التحليل اللساني للاستدلال في القرآن الكريم ـ سورة غافر أنموذجاً

هاجر أحمد رشيد المومني
hajarmomani@yahoo.com
جامعة اليرموك ـ الأردن

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى كشف التأثير الفعلي للاستدلال في الثقافة العربية مع التركيز على تأثيره في النحو العربي والمنطق، والدراسات الأصولية. وقد تم تسليط الضوء على الاستدلال في الثقافة العربية، ولكن معظم البحوث لم تتطرق إلى تحليله على أساس براغماتي. وستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مدى استيعاب الاستدلال في النحو العربي لاستدلال المنطق ومبادئ التفكير في الفكر الإسلامي؟
- كيف يمكن إيجاد التفكير الاستدلالي في سورة غافر؟
- هل يمكن إيجاد أنواع من الاستدلال في السورة؟

منهجية الدراسة وصفية تحليلية. وقد تم اختيارها وفقا للتفكير البراغماتي الذي يركز على الوصف والتحليل في الوقت نفسه. وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود تصور فكري شامل للاستدلال بين النحو والدراسات الأصولية والمنطق وتطبيقه في علوم العربية.
- بينت الدراسة أنّ للاستدلال أثراً واضحاً في فهم النص القرآني بما في ذلك السورة المشار إليها.
- كشفت الدراسة عن أنواع من الاستدلال في سورة غافر منها: الاستدلال العقلي، والاستدلال بالعام والخاص، والتدرجي، والتقهقري، والمركب، والإضماري.

The Linguistic Analysis of Deduction in The Holy Qur'an: Surat Ghafir as a Model

Hajar Ahmad Al momani
University of Al-Yarmouk - Jordan

Abstract

This paper aims at discovering the real implication of deduction in the Arabic culture with concentration on its applications in Arabic grammar, logic, and fundamentals of Islamic legislations. Some light has been shed on deduction in the Arabic culture but most of recent works did not analyze deduction according to the pragmatic analysis. This paper will answer the following questions:

- to what extent deduction in Arabic grammar could comprehend with deduction l logic and fundamentals of thinking in Islamic thought?
- how can we find the deduction thinking in the Qur'anic surah if Ghafir?
- Can we find parts of deduction in the surah?

The methodology in this paper is descriptive analytical. This methodology has been chosen according to the pragmatic thinking which concentrates on description and analysis simultaneously.

The following results have been ended up with:

- A comprehensive thinking collection between grammar, fundamental research, and logic in the applications of the Arabic culture.
- This collection seems to be clear in their understanding in the Qur'anic text including the referred to surah.
- The following part of deduction is clearly understood from the surah of Ghafir: the gradual, backward, complex, and pronominal deductions.

أهميّة الدراسة

تعرض هذه الدراسة مفهوم الاستدلال باعتباره آلية عقلية تثير عملية التواصل وتوجّهه في اتجاهات متعددة، بهدف إقناع المخاطبين والتأثير عليهم، فهذه الآلية لها صور وأنواع متعددة يسلكها العقل للوصول إلى الحقائق والقضايا المنطقية التي تكشف عن جوانب الصحة والخطأ. لذلك قامت هذه الدراسة بتطبيق آلية الاستدلال على سورة غافر وتحليلها وفقاً للمنهج البراغماتي، حيث ناقشت أنواعاً من الاستدلال؛ لتبرز جماليات النص القرآني، والوقوف على المقاصد العليا لخطاب الله عزّ وجل.

المقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستدلال الذي يعدّ آلية من آليات التخاطب، ووسيلة من وسائل التحليل التي يتبعها العقل في تحليل النصوص، ولعلّ من أكثر النصوص التي اتخذ الاستدلال وسيلة لتفسيرها وتحليلها هو النّص القرآني الحكيم الذي يتميّز بأسلوب خاص يثير طرائق التفكير.

تعدّ اللسانيات التداولية الاستدلال وسيلة من وسائل التواصل والتأثير والإقناع، واعتمدت عليه في تفسير النصوص وتحليلها، واستخلاص المقاصد من الخطابات عن طريقها، فأغلب العلوم اعتمدته في استخلاص ماهيتها، وبيان أحكامها ووضع قواعدها، لأنه من السمات الطبيعية للعقل البشري الذي يحاول أن يجد إجابة عن تساؤلاته عند عدم توفر الدليل المادي.

وتهدف هذه الدراسة كذلك إلى مناقشة مفهوم الاستدلال عند المناطقة والأصوليين، والنحويين، وبيان نقاط الالتقاء بين وجهات النظر الثلاث، ومقارنتها بالنظرة الحديثة لمفهوم الاستدلال. ومن ثمّ تطبيق إستراتيجية الاستدلال على سورة غافر؛ لبيان أنواع الاستدلال الوارد في السورة الكريمة، وأهميّة وجوده للكشف عن جوهر الخطاب الإلهي، وقد ناقشت الدراسة أنواع متعددة من الاستدلال منها العقلي، والعام والخاص، والتدرجي، والتقهقري، والمركب، والإضماري.

الاستدلال

يُعَدّ الاستدلال من أهمّ آليات العقل، ومن أبرز تجلّياته، فبه يتفاعل الإنسان مع العالَم، ويدرك كثيراً من معطياته. ولما كان الاستدلال آلية من آليات المعرفة، فليس من الغريب أن يتصدَّر موضوعاتها التي وضعها الإنسان تحت مجهر التأمّل والتفكّر من أجل إدراك طبيعتها، واستبيان طرائق اشتغالها، وتعرّف مدى ملاءمتها. وقد لازَم الاستدلالُ التطوّرَ المعرفي بوصفه أداةً للمعرفة، وموضوعاً لمساءلتها([١]).

تتعلّق المعرفة الاستدلالية بدرجات الإقناع التي تأتي من الحجة والبرهان الذي يحمله النص، إذ يتعامل اللغويون، والأصوليون معها بتحديد موطن الاستدلال الذي يؤدي إلى الفهم الصحيح والتمييز الدقيق الذي يفهم منه المعنى المقصود في الخطاب، كما ربطوا بين ظروف الخطاب وبين المستعمل للدليل والطالب له والمجادل في حجّته([٢]). وتأسيساً على ما سبق، تُعَدّ نظرية "المناسبة التداولية" من أبرز التوجّهات اللغوية المعاصرة التي اهتمت بالاستدلال بوصفه أداةً من أدوات التواصل، ووسيلةً من وسائل الفهم، وآلية من آليات التأويل والقراءة([٣]).

الاستدلال لغة: ورد في معجم مقاييس اللغة أنّ الاستدلال من الفعل (دلّ) وهو إبانة الشيء بأمارةٍ([٤]). كما ورد في مادة (دلّ) في لسان العرب أنّ الدليل ما يستدل به. والدليل الدال وقد دله على الطريق يدله دَلالة، ودِلالة ودلول([٥]). وجاء في المصباح المنير دللت على الشيء وإليه دُلُولَةٌ، واسْمُ الْفَاعِلِ دَالٌّ. وَدَلِيلٌ وَهُوَ الْمُرْشِدِ([٦]).وفي المعجم الوسيط ورد الجذر (استدل) عليه طلب أن يدل عليه، وبالشيء على الشيء اتخذه دليلا عليه([٧]).

يجد المدقق في التعريفات اللغوية السابقة للاستدلال أنها تشير إلى أن الاستدلال دليل يعتمد عليه في إثبات قضية ما.عن طريق علامة أو أمارة معيّنة في القضية ذاتها، فالاستدلال هو الدليل الذي يتوصل به إلى نتائج معيّنة في قضيّة ما.

مصطلح الاستدلال عند المناطقة

هناك كثيرٌ من الأسس المنطقية للعمليات الاستدلالية التي تتخذ من الخطاب وسيلة لها بهدف الإقناع والتأثير في المتلقي. فالمنطق يبحث في صور الفكر وقوانينه، وفي الانتقالات من أقوال مُسَلّم بها إلى أقوال مطلوبة، فالأقوال المسلم بها تسمى في المنطق مسلمات، في حين أن الأقوال التي تمّ الانتقال إليها نتائج، فالانتقال والنتيجة هما القضية([٨]).

ويرى طه عبد الرحمن أنّ ما يتضمنه المنطق من معنى القول والطلب والانتقال جمعه المسلمون في مفهوم منطقي وهو اللزوم، لأنه يفيد في معنى الانتقال، كما يفيد اللزوم دلالة الاقتضاء التي تتضمن معنى الطلب، وبهذا أطلقوا على المنطق علم الدليل([٩]). ولما كان المنطق يتضمن معنى اللزوم، كان لابدّ أن يوافق معنى الاستدلال؛ فهو آلية عقلية اعتمدتهما جميع العلوم، للربط بين المقدمات والنتائج، ولأن الاستدلال "عملية منطقية تنطلق من عدد معين من المعلومات المعروفة وهي (المقدمات) لتتولّد منها نتائج جديدة"([١٠]) وهذه المعلومات عبارة عن علامات استدلالية تربط بين الصور المنطقية في عدد من الجمل.

فالاستدلال عند المناطقة "استنتاج قضية من قضية، أو من عدّة قضايا أخرى، وهو الوصول إلى حكم جديد مغاير للأحكام السابقة التي استُنْتِج منها، ولكنه في الوقت نفسه لازم لها متوقّف عليها([١١])"، ويرى تمام حسان أنّ الاستدلال المنطقي "استنتاج " أي استخراج نتيجة من مقدّمة أو أكثر لعلاقة تجمع بينهما، فإذا كانت المقدّمة واحدة سمي الاستدلال مباشراً، وإن كانت المقدّمات متعددة كان الاستدلال غير مباشر([١٢]).

والاستدلال عملية عقلية تتخذ فيها قضية واحدة أو أكثر مسلّم بها، دليلا للأخذ بصدق قضية أخرى، بوساطة التفكير وحده دون حاجة إلى التثبت من صدقها وحدها([١٣])، كما أنه عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدّة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منه مباشرة دون اللجوء إلى التجربة([١٤]).

وعرّف المناطقة الاستدلال المباشر بأنّه:" الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أو كذبها، أو الاستدلال بكذب قضية على صدق أخرى، أو كذبها. أمّا الاستدلال غير المباشر فإنّه يحتاج إلى أكثر من قضية حتى يتوصل للنتيجة المطلوبة"([١٥]).

يثير الاستدلال طرائق التفكير، فيعمل الباحث الذي ينشد دليلا على البحث والتقصي في قضية أو مجموعة من القضايا؛ لإثبات القضية التي يسعى لإثباتها، فالاستدلال ليست آلية ذهنية واحدة، وإنما هي مجموعة من الآليات الذهنية التي يسخرها الباحث؛ ليستخلص الدليل الذي يثبت صدق القضية المراد إثباتها أو كذبها. ونجد أن المناطقة قد فرقوا بين نوعين من الاستدلال هما المباشر وغير المباشر، حيث رأوا أن الاستدلال المباشر يتم التوصل إليه عن طريق مقدّمة واحدة، في حين أن الاستدلال غير المباشر يحتاج إلى أكثر من مقدّمة، واتفق معهم في هذا الفهم تمام حسان في تفريقه بين نوعي الاستدلال. وهذا يدلّ على أن الاستدلال المباشر يعدّ دليلا قويّاً لظهوره وعدم غموضه، حيث يلمح من ظاهر القضية.

أمّا الاستدلال غير المباشر فهو الاستدلال الذي يحتاج إلى تدقيق وربط وتأمل دقيق، وإعمال جميع الطاقات الفكرية للربط بين قضية وأخرى، وذلك بتتبع الإشارات اللغوية المختلفة، والبحث عن المتشابهات وإيجاد الفوارق بينها، والقدرة على التمييز بين المختلفات، بإيجاد الجامع المشترك بينها، ومحاولة الجمع بين المتناقضات. ومن شأن الاستدلال غير المباشر أن يجعل الباحث عن دليل لإثبات حجته أن يغوص في أعماق القضايا، فيعرف دلالة الحرف والكلمة وأبعادها اللغوية. وهذا النوع من الاستدلال يُبنى على عمليات عقلية عليا كالقياس، والاستقراء، والاستنتاج. إذ يتوجّه العقل إلى إعمال آلياته، وقوانينه عند غياب الحواس، وليس للوجدان سيطرة عليه.

وعند مقارنة الدليل غير المباشر بالدليل المباشر يُلاحظ أنّه أشد قوة من الدليل المباشر، لأنّ فيه إعمالاً للعقل، حيث يتوصل إلى الدليل بعد الربط بين المقدّمات جميعها، فيرتب الأدلة حسب قوتها وقربها من الصواب، أو بعدها عنه، وذلك عن طريق عمليات التحليل والتدقيق والاستقراء والاستنتاج والقياس، فعندئذٍ يكون الدليل أكثر تأثيراً وإقناعاً للمتلقين، لأنّه يقدّم عدداً من البراهين العقلية التي تثبت صحة النتيجة التي تمّ التوصّل إليها، حيث تكون النتائج أكثر إقناعاً.

الاستدلال عند الأصوليين

عرّف الأصوليون الاستدلال تعريفات متعددة: منها تعريف أبي الحسين البصري(ت٤٣٦هـ) فقال: "أما النظر فهو الفكر ولك أن تقول هو الاستدلال، فهو ترتيب اعتقادات أو ظنون ليتوصل بها إلى الوقوف على الشيء باعتقاد أو ظن"([١٦])، كما عرّفه ابن حزم في باب إجماع الصحابة حجة بلا خلاف قائلاً: " والاستدلال طلب الدليل من قبل معارف العقل ونتائجه، أو من قبل إنسان يعلم"([١٧]) ويطرح صاحب كتاب التلخيص في أصول الفقه تساؤلاً "فإن قيل: فما الاستدلال؟ قيل:هو يتردد بين البحث والنظر في حقيقة المنظور فيه، وبين مسألة السائل عن الدليل"([١٨]).

فالاستدلال عندهم طلب الدليل، إذ يطلق في العرف على إقامة الدليل بصورة عامة من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل، ويُذكر أنه في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أم بالعكس([١٩]) . والاستدلال كذلك يقسم إلى نوعين: فإذا كان من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالا إنيّاً، أمّا إذا كان من المؤثر إلى الأثر، فيسمى استدلالاً تعليلياً([٢٠])، ولقد سمى الشافعي رضي الله عنه القياس استدلالا؛ لأنه يقوم على الفحص والنظر. فالاستدلال قياساً لوجود التعليل فيه([٢١]).

إن الاستدلال الأصولي هو استخراج الأحكام الشرعية بواسطة أدلة هي: القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة([٢٢])، والاستدلال الأصولي دليل من الأدلة العقلية الاجتهادية، حيث يتوصل إلى معرفة الأحكام بقواعد عقلية مبنية على براهين وحجج مؤيدة يجتمع فيها المنقول والمعقول([٢٣]).

يتبيّن لنا أنّ الاستدلال عند الأصوليين لا يخرج عن كونه دليلاً يُستدلّ به، وهذا الدليل اعتقاديّ ظنّي، لكنّه يُبنى على آليات ذهنية تسعى للكشف عن مسألة أو قضيّة ما، وعن طريقه يتم الوقوف على حقيقة الشيء المراد الكشف عنه. وإذا ما قورِن بين تعريف الاستدلال عند الفقهاء السابقين، ومن تعريف الاستدلال في الدراسات الحديثة يتبيّن أن هناك جامعاً مشتركاً بينهما، وهذا يدلّ على قيمة الدليل العقلي، وأهميّته في البحث والاستقصاء عند الطرفين، بالاعتماد على العمليات العقلية العليا، كالفهم والإدراك، والقياس والاستقراء، والاستنتاج. فالاستدلال في حقيقته اجتهادات ظنية اعتقادية لدى الباحث ونتائجه غالبا ما تكون صائبة لاعتمادها على البراهين العقلية، والحجج المنطقية.

الاستدلال عند النحاة

يبنى الاستدلال النحوي على السماع والقياس والاستصحاب، وهذا يعني أنه استخراج حكم، أو نتيجة بناء على مقدمات أو نصوص([٢٤]). فإذا تعدد المسموع وتعددت الأقيسة، فإنّ النحاة يضطرون في حالة التعارض والترجيح إلى استعمال أدلة أخرى: كالاستقراء، والأصل، وبيان العلة، والاستحسان وغيرها. ويتضح أن الاستدلال الأصولي والنحوي، استدلال طبيعي مباشر غير صوري. كما أنّ دليل الاستقراء راجع إلى السماع، وبقية الأدلة الأخرى راجعة إلى القياس، ومن هذا نستنتج أنّ أهم الأدلة النحوية السماع والقياس([٢٥])الذي يمثل المنطق الاستدلالي خير تمثيل.

عدّ ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) أن أدلة النحو ثلاثة هي: السماع، والإجماع، والقياس في حين عدّها أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) ثلاثة: نقل وقياس، واستصحاب. إلا أن السيوطي(ت٩١١هـ) في كتابه الاقتراح يرى أنّ أدلة النحو

الغالبة أربعة هي: السماع، والإجماع، والقياس واستصحاب الحال. كما يرى أن الإجماع والقياس يستندان على السماع، ويعدّ الاستقراء والاستحسان أدلة ثانوية([٢٦]).

وعرف ابن الأنباري السماع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، وقد عرّفه السيوطي بتعريف يعدّ توضيحاً لتعريف ابن الأنباري بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى.، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته"([٢٧])

وعُرّف الإجماع لغة بأنّه: العزم والاتفاق فهو الإجماع على أمر معيّن، إذ يقال: أجمع فلان على كذا أي عزم، وأجمع القوم على كذا أي اتفقوا. وفي الاصطلاح هو الاتفاق([٢٨])، ويعدّ حجّة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، فهو علم منتزع من استقراء اللغة([٢٩]).

أمّا القياس فقد عدّه الشافعي استدلالاً لوجود التعليل فيه. والقياس في اللغة عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره([٣٠])، وهو في الأصل: تقدير شيء بشيء([٣١])؛ فالقياس عند أبي البركات الأنباري هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وقال هو معظم أدلة النحو، والمعوّل عليه في غالب مسائله،... وقيل في حدّه إنّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"([٣٢]). كما أنّه "عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر في الحكم النحوي لجامع بينهما (العلة أو المشابهة)؛ وسُمي هذا النوع بالقياس العقلي"([٣٣]).

يعدّ إنكار القياس إنكاراً للنحو، وذلك لأنه ثابت بالدلالة القاطعة([٣٤]). وللقياس أركان يقوم عليها: "أصل وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة"([٣٥]). وله أربعة أقسام هي:" حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد"([٣٦]). **أمّا الدليل الرابع** من أدلة النحو فهو الاستصحاب وهو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"([٣٧]).

وعند النظر في أدلة النحو الأربعة نجد أن أقربها للاستدلال هو القياس لأنّه: " في اللغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر، وتسويته به، وفي الاصطلاح: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما، من حكم أو صفة"([٣٨]). إلا أن الاستدلال يختلف عن القياس، فهو ما ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس. فهو التلازم بين الحكمين، من غير تعيين علة، وإلا كان قياساً([٣٩]). فالفرق والاختلاف بينهما أن الاستدلال لا يحتاج إلى علة في حين أن القياس يحتاج إليها، ومن أنواع الاستدلال استصحاب الحال والاستحسان.

فإذا كان الاستدلال هو التلازم بين حكمين، "فلأن التلازم إنما يكون بين حكمين، وكل واحد منهما إما مثبت أو منفي، وحاصله: إذا كان تلازم تساوٍ فثبوت كل يستلزم ثبوت الآخر، أو نفيه ، وإن كان مطلق اللزوم، فثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، والتلازم تختلف أنواعه طردا وعكسا"([٤٠])

إن مفهوم الاستدلال واسع يعتمد على آليات عقلية مختلفة كما ذكر سابقاً. وعند النظر في مفهوم الاستدلال لغة واصطلاحاً يتبيّن أنه متقارب. فأساسه الدليل الذي يعتمد على وجود مقدمة أو قضية، لكي تستخلص منها الأدلة والبراهين، ويعدّ هذا المصطلح عند المناطقة لزوماً حيث يتضمن دلالة الاقتضاء، وهذا يتوافق مع معنى الاستدلال، كما يتبيّن من تعريفهم له، بأنه قياس عقلي يعتمد على مقدّمة، أو مقدّمات، وهم بذلك يتوافقون مع الأصوليين والنحويين الذين يتشابهون في نظرتهم للاستدلال، إذ يحددون آلياته العقلية والنقلية. وذلك بالاعتماد على النصوص المتعلقة بالقضية المراد إثباتها حيث يُستدَّل بصورة تلقائية على صحة قضية أخرى، كما أن جُلَّ هذه التعريفات بؤرتها المعنى اللغوي للاستدلال.

والمدقق في تعريف الاستدلال عند المناطقة يجد أن هذا المفهوم يعكس تصوّراً عقليّاً خالصاً، حيث إن الاستدلال على قضايا عقلية يجب أن يتطابق مع العقل نفسه، ويتم ذلك عن طريق قواعد عامة وأشكال محددة، لأنّ هناك فرقاً بين السلوك والحكم، والاستعمال والمعيار؛ لذلك كان الاستدلال في نظرهم يسير وفق صور الفكر وقوانينه. فاعتمدوا في استدلالهم على المقدّمات والنتائج.

وبما أن العقل له قوانينه البديهية التي لا تحتاج إلى برهان، لأن البديهيات من بنيته، كما أن إدراك الأشياء هو الطريق إلى التصور، وإدراك العلاقات بين الأشياء هو الطريق إلى التصديق، و انتقال العقل من حكم إلى حكم آخر هو الاستدلال. فالتصورات جزْء من عمل العقل الذي يدرك بحكم تركيبه المفرد والمركب، والكليّ والجزئيّ، والحسي والمجرد، وهذه هي طبيعة العقل البشري. وبالتالي فإن الاستدلال عند المناطقة يسير وفق القوانين الفكرية ولا يخرج عنها([٤١]).

والاستدلال عند الأصوليين أيضا يبنى على علاقات المنطق الطبيعي للعقل البشري، حيث نجده عند الأصوليين يعتمد على الأدلة النقلية منها القرآن والسنة، ومن ثمّ العقلية الإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة([٤٢])، فالاستدلال الأصولي دليل من الأدلة العقلية الاجتهادية.

وعند المقارنة بين الاستدلال عند المناطقة والأصوليين والنحويين نجد أن الاستدلال المنطقي استدلال تصوري، ليس للواقع المادي تأثير عليه، فهو يحتكم إلى العقل وقوانينه، وبراهينه دون النظر إلى الواقع المادي، ويشترك معه في ذلك الاستدلال عند الأصوليين والنحويين، لأنهم يعتمدون في بناء قواعدهم، وإصدار أحكامهم وقضاياهم الاجتهادية على الدليل العقلي، وكذلك المنطق الاستدلالي يعتمد على العقل في استخلاص الأقيسة، والأدلة الصورية، فهو عبارة عن نظام من المفاهيم غير المادية، ونسيج من الصور المجردة التي يترتب عليها أحكام، وتصورات، وقواعد عقلية مرتبة ترتيباً خاصاً في الذهن، وهذه الصور أهم من التجربة والواقع المادي.

ثمة تشابه بين الاستدلال عند الأصوليين و الاستدلال عند النحويين سواء في أدلته النقلية والعقلية، فالاستدلال النحوي بني على أساس الاستدلال الأصولي ولا سيّما أن أغلب اللغويين كانوا من الفقهاء، وقد اعتمدوا على السماع الذي يعد أبرز الأدلة النقلية في تقدير مسائلهم الاجتهادية، ووضع قواعدهم، كما اعتمدوا على الأدلة العقلية في وضع أحكامهم الفقهية، وقواعدهم النحوية، فقد قدّموا للأبواب النحوية بحدود صورية، تعتمد على تعريف النوع بالجنس، واعتمدوا في عرض مسائل النحو على القسمة العقلية([٤٣]). وهذا يتشابه مع المنطق الاستدلالي. ونجد أن الاستدلال عند الأصوليين والنحويين يعتمد على أنواع معينة منها القياس والاستحسان والاستقراء، فالقياس هو أداة من أدوات الاستدلال؛ إذ يعرف بحاجته إلى العلة، أما الاستدلال فهو ليس بحاجة إلى التعليل. وهذا فارق حاسم بينهما، فضلا عن أن القياس يُلجأ إليه عند وضع القواعد والأحكام، في حين أن الاستدلال يستخدم في جميع المسائل فهو عملية عقلية مستمرة.

الاستدلال

وبناء على ما تقدّم فإن الدليل عبارة عن أقوال مرتبة، ومبني بعضها على بعض، ويتم تقويم شكلها التركيبي ضمن قاعدة منطقية معروفة، بحيث إذا صدقت مقدمة من المقدّمات، صدقت نتيجة من النتائج([٤٤]). "فالاستدلال -إذن- سيرورة تنطلق من مقدّمات للوصول إلى نتيجة. وبهذا المعنى فإنّ السيرورة تشتغل بوصفها تحليلاً، غير أنّها تجري بطريقة تلقائية وغير واعية. إنّ الاستدلال الذي يعني الانطلاق من معروف للوصول إلى مجهول، لا يستعمل دائماً أنساقاً محققة النتائج. فقد توجد مقدّمات صحيحة؛ لكنّ النتائج قد لا تكون موافقة للمقدّمات؛ لأنّ المسالك المؤدية إلى نتائج صحيحة، تتطلب شروطاً وقواعد معيّنة، وذلك ما حاول المنطق القيام به منذ عهد أرسطو، في ما سُمِّي بالقياس البرهاني؛ فكلّما كانت المقدّمات صحيحة كانت النتائج كذلك"([٤٥]).

"إنّ المقدّمات في سيرورة الاستدلال اللغوي ليست سوى فرضيات ينطلق منها المُستقبِل المُؤوِّل للرسالة. وهي فرضيات قابلة للتعديل، مثلما هي قابلة للتغيير والإقصاء؛ نظراً لقابليتها للخطأ. وبذلك، يُعَدّ الاستدلال اللغوي عملية تحليلية، تلقائية، غير واعية، لا برهانية؛ نظراً لاستناده إلى نهج صياغة الفرضيات وإثباتها، لا قاعدة القياس البرهاني"([٤٦]).

إنّ الخطاب الاستدلالي هو ما كانت عناصره مقترنة بعلاقات استدلالية، فالعلاقة الاستدلالية بنية تربط بين الصور المنطقية. إذ يختلف الخطاب الاستدلالي باختلاف ترتيب الصور المنطقية، وبذكرها أو بحذفها، وباختلاف قيمتها المنطقية([٤٧]). وقد يكون الخطاب الاستدلالي من الصنف التدرّجي الذي تسبق فيه المقدّمات النتائج، أو من الصنف التقهقري الذي تأتي فيه النتائج قبل المقدّمات، أو من النوع الإظهاري، حيث تظهر جميع الصور المنطقية التي تدخل في بنائه، وقد يكون إضمارياً إذا طويت بعض هذه الصور واحتيج إلى ذكرها لتمام بنيته الاستدلالية، كما أنه يكون برهانياً إذا كانت علاقاته قابلة للحساب، أو حجاجية إذا كانت هذه العلاقات تأبى الخضوع للحساب الصوري([٤٨]). في حين ينشأ الخطاب اللساني عن طريق تعالق الملفوظات، حيث تستجيب لاعتبارات داخلية محضة، مرتبطة بطبيعتها، ومعناها ذاته، فالمحتوى يؤدي دوراً في الانتقال بين الوحدات، ويتميّز هذا المحتوى بأنه يتكون من أبعاد دلالية، وتداولية، ووقائع نفسية واجتماعية، وثقافية متشعبة. فعلى الدارس لهذا النوع من الخطاب أن يستحضر مكونات الخطاب من مستندات، ومرتكزات، ومرجحات تجيز توقع النتائج حيث تظهر فاعلية هذا الخطاب([٤٩]).

ومن زاوية النظر إلى التداولية فإن الاستدلال استراتيجية تداولية من الدرجة الأولى، حيث تعتمد عليها عملية تحليل الخطابات. فهي إستراتيجية مشتركة بين المرسل والمتلقي، حيث يرسل خطاباً فيه الكثير من المعلومات التي لا علم للمخاطب بها، مما يجعل المتلقي يستدل عن طريق ما وضعه المرسل في خطابه، فيعمل على تفسير وتأويل ذلك الخطاب حسب المعلومات الموجّه من المرسل إلى المتلقي، وهذا يعني أن الخطاب المُرْسَل يعدّ القضية التي ينطلق منها المتلقي في استدلاله، فعملية التفكيك، والتأويل، ومحاولة الوصول إلى المقاصد ما هو إلا عملية استدلالية.

- **من نماذج الاستدلال في القرآن الكريم**

الاستدلال في القرآن الكريم خطاب وبرهان عقلي، حيث امتاز القرآن الكريم باحتوائه على أنواع من الاستدلال في الخطاب الذي ينطلق من البرهان العقلي؛ لأنّ البرهان كثيراً ما يعتمد عليه الخطاب في عملية التأثير والإقناع. فالاستدلال في القرآن الكريم له أشكال مختلفة تختلف حسب مقام الخطاب، وطبيعة المخاطبين من الناحيتين المعرفية والإدراكية. أمّا اختلاف أشكاله فإنها تعود لاختلاف أساليب الخطاب في القرآن الكريم، إذ يستعمل ربّ العزة الخطاب الوجداني المؤثر في النفوس في مواطن عدة، كما يستخدم في مواطن أخرى منطقاً عقليّا مؤثراً يتوافق مع التفكير الطبيعي للعقل البشري، فلا يجد المخاطب بدّا من الانصياع له، والامتثال لأوامره، كما أنه يستخدم خطاب الترغيب والترهيب ويزاوج بينهما. ولكن لكل أسلوب من أساليب الخطاب طرق استدلالية تختلف عن الأخرى، حيث تعمل على تحقيق الغاية من الخطاب، وهي إحداث التأثير في نفوس المتلقين.

وإذا تتبّعنا الدراسات القرآنية، فإننا نجد العديد من صور الاستدلال الواردة في آياته، حيث تتنوع صوره وآلياته اللغوية بما يتناسب وسياق المقام. فمن صور الاستدلال المنطقي في القرآن الكريم:

الاستدلال العقلي

يبين الله لبني البشر قدرته، وعظيم حكمته، والتدرج في تكوين الخلق، إذ يستدلّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ

فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾(الحج: ٥- ٧)تتحدّث الآيات عن استخدام الحواس ومنها الرؤية؛ لمساعدة العقل للوصول إلى نتائج حاسمة. فالرؤية البصرية تعدّ مقدّمة من المقدمات، والاستدلال البصريّ يفضي إلى التصديق، واليقين بقدرة الله وحكمته، ومن المتوقع أن يترتب على هذه المقدّمة نتيجة إيجابية، لاسيما أن الدليل البصريّ لا يستطيع الإنسان إنكاره، فاستدلّ الله عزّ وجلّ على إمكان البعث بحال خلْق النبات([٥٠]).

اتخذ الاستدلال السابق صورتين هما: المقارنة والقياس، فالمقارنة بين ما يمكن للإنسان رؤيته، وبين ما يمكن تصوّره، ثم يقيس المتصوَر على المرئي. فالقضية التي ينطلق منها قضيّة البعث وشكّ الإنسان بها. وليتحوّل الشكّ إلى يقين لا بدّ من توجيه إلهيّ لبني البشر، فجاء التوكيد أول مظاهر التوجيه الاستدلالي، في قوله تعالى: " إنا خلقناكم من تراب" فالترتيب الاستدلالي يأخذ مجراه عند هذا الدليل أولاً بذكر الدليل بصورته الكليّة وهو "خلق الإنسان من ترابٍ"، ثمّ يأتي بالترتيب التفصيلي لخلق الإنسان عن طريق العطف الذي يفيد الترتيب والتعقيب، حيث يذكر " أنه خلقه من نطفة" ومن ثمّ مضغة، ثم يقرّ الأجنّة في الأرحام، ثمّ تخرج للوجود طفلاً، كما أنّه يرعى الإنسان حتى يصل مظاهر القوة والعقل، ثمّ يرده إلى أرذل العمر، وبعد ذلك يتوفاه. فالتدرّج في التكوين، له غاية وهي أن الذي بدأ خلقكم بهذه الصورة لا يعجزه إعادتكم.

ويستدلّ على مسألة البعث بصورة بصرية مرئية وهي حال خلق النبات. فهناك أمر آخر يدلنا على قدرة الله على البعث، فرؤية الأرض بينما تكون هامدة يابسة قاحلة، وكيف إذا أنزل عليها الماء تدبّ فيها الحياة، وتتحرّك، وتنمو، ويزدهر نباتها، فتظهر من أصناف النباتات ما يروق منظرُه، فتبتهج النفس لمرآه([٥١]). فالذي تقدَّم من القدرة على خلْق الإنسان، وإنبات الزرع شاهدٌ على أنّ الله هو الإله الحق، وأنه يحيي الموتى عند بعثهم كما بَدَأهم، فهو القادر على كل شيء. فالتأمل في خلْق الانسان والحيوان والنبات وهذا الكون العجيب يمكّن الإنسان من الإيمان بقدرة الله على كل شيء، وأن الساعة آتيةٌ لا شك فيها، وأن الله يبعث من في القبور بعد موتهم، للحساب والجزاء([٥٢]). فالاستدلال بما هو موجود ومرئي يقود إلى التصديق بما هو غيبيّ فالموت والجزاء والحساب كلها غيبيات.

ويظهر الاستدلال في قوله تعالى:﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ ﴾(البقرة:١٩٦) بوجود فعل الأمر"وأتموا"، حيث استعمل صيغة الأمر إلا أنه أريد بها الإلزام بالطلب، لأنه قد يراد به الإتمام وهو فعل الشيء كاملاً تاماً، ويحتمل أن يراد به إذا شرعتم في الفعل فأتموه([٥٣])، فقد جاء الأمر للحث على إتمام العبادة، وذلك يدلّ على وجوب القيام، والعمل به، والذي يؤكّد وجوبه قوله: " لله " وبما أنه لله فهو واجب الأداء والإتمام. وفي عطف العمرة على الحج فإن العطف هنا يفيد الجمع والمشاركة، إلا أنّ تقديم الحج على العمرة جاء من باب الأولوية، والأهميّة، وأنّ له وقتاً محددا، والمتقدّم هو الأساس الذي يجب إتمامه، و يستدلّ من عطف العمرة على الحجّ أن المسلم يستطيع الجمع بينهما إلا أنها تأتي أهميّتها تالياً.

الاستدلال في سورة غافر أنموذجاً

الاستدلال بالعام والخاص

إن الاستدلال بالعام والخاص له مواطن كثيرة في كتاب الله عزّ وجلّ، لاسيما أنّ الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن هادياً للبشريّة جمعاء، ولابدّ أن يشتمل على خطاب العموم، إذ نستدلّ على خطاب العموم عن طريق الألفاظ اللغوية،وصيغ الخطاب والخطاب العام في **اللغة** "هو شمول أمر لمتعدد، سواء كان الأمر لفظًا أم غيره"([٥٤]). والعامُّ "الباقي على عُمُومه وهو ما وُضع عامًّا واستعمل عامّاً"([٥٥]). وهو في الاصطلاح "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد"([٥٦]). وللعام صيغ ظاهرة منها: أسماء الشرط، والاستفهام، والأسماء الموصولة، والجموع، واسم الجنس، والنكرة، والمحلى باللام، ولفظ كل وجميع([٥٧]) بينما الخاص هو "ما يتناول أمرًا واحدًا بالوضع نفسه، والخصوص أن يتناول شيئًا دون غيره"([٥٨]).

غير أنّ المعنى الدلالي العام لهذه الألفاظ يؤكدها السياق، ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ ﴾ (الطلاق:١) فالنداء موجّه للنبي عليه السلام، إلا أنه ألحق به دليلاً أخرجه عن خصوصه إلى العموم وذلك في قوله تعالى: " طلقتم، وأحصوا، واتقوا" فهذه الأفعال المسندة إلى الضمائر أخرجت الخطاب من الخصوص إلى العموم، حتى شملت جميع الرجال، فالاستدلال بيّن بأن هذا التوجيه لم يكن المقصود به الرسول صلى الله عليه وسلّم، وإنّما كان خطاباً وتوجيهاً لجميع المسلمين، لكن تخصيص النبي عليه السلام بالنداء، لأنه هو الذي يبلغ رسالة ربه إلى الناس، وهو الذي يعلّمهم أحكام الدين وتفصيلاته. ويستدلّ على أنه لم يكن مقصوداً في الخطاب أنّه قال:"إذا طلقتم " والرسول عليه السلام لم يطلق أزواجه، كما أن أداة الشرط غير الجازمة يستدلّ بها على أنّ الرسول عليه السلام ليس كغيره من الناس، فما يجري منهم ينزّه هو عن فعله.

والمتتبع لمواطن العموم في الكتاب العزيز يجد أنها كلها استدلالات حسية وعقلية فما كان عاماً فإنه يخصص، ولكن ليس من الضرورة أن يكون الخاص عاماً إلا إذا دلّ عليه دليل آخر يؤكد عمومه كما في الآية السابقة.

إن الاستدلال العقلي يظهر في قوله تعالى:﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِيٓءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (غافر: ٥٨) فالاسم المعرف بأل " الأعمى والبصير" يستدلّ بهما على المقارنة التي عقدها الله عزّ وجلّ بين الذي كفر، والذي آمن، كما أن وجود النفي يظهر مقدار التفاوت بينهما، وهذا الخطاب يتحدّث عن عموم الذين كفروا وعموم الذين آمنوا، ودليل ذلك أنّه ذكر بعد الأعمى والبصير الاسم الموصول " الذين "، إذ إنّ فيه تأكيداً على الخطاب هو خطاب عموم. والاستدلال الحادث هنا غرضه التنديد بمن كفر وضلّ عن السبيل، وإظهار الرضا عن الذين آمنوا.

إن التفاوت بين الذين كفروا والذين آمنوا وعدم المساواة بينهما واضح. فالعمى يشتمل على معان عدّة حيث الظلمة والتخبط والمصائب، في حين أن الإبصار فيه النور والهداية والسرور، وهذه نعم عظيمة ينعم بها على من هداه الله. فالاستدلال العقلي يظهر في هذه المفارقة التي صوّرها الله عزّ وجلّ، فلا يجد العاقل إلا الاستجابة واتباع الهدى.

يُقصد من مجيء الاستدلالات الحسية والعقلية إثبات الوجود الإلهي والوحدانية، والتفرّد بالخلق، فهناك الكثير من الآيات التي يخاطب فيها العموم كما في قوله تعالى:﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾(غافر:٨٢) وهذه الآية تبيّن كيفية الانتقال بين شيء يدرك بالحواس ،وذلك برؤية ما حل بالذين سبقوهم في الكفر والعصيان. وبين شيء مدرك مجرد وهو زوالهم وبقاء آثارهم، فذلك فيه تهيئة للعقل؛ لأنّ الانتقال من محسوس إلى مجرد. هو نتاج عملية المعرفة. فالمعرفة بالشيء تتحقق عن طريق الحواس والعمليات العقلية على حدّ سواء، فكل مكذب بحقيقة وحدانية الخالق عزّ وجلّ مدعوٌّ إلى أن ينظر إلى آثار الأمم السابقة، فيتّعظوا بها، ويبتعدوا عن جحودهم وكفرهم.

إن الحديث عن الأمم السابقة التي جاءها الرسُل بالشرائع والمعجزات الواضحة، ففرحوا بما عندهم من علوم الدنيا، وسخروا بالمرسَلين، فنزل بهم العذابُ وأحاط بهم، ولما رأوه آمنوا بالله، وحده، وكفروا بآلهتهم التي عبدوها، ولكن ذلك لم يُفِدْهم شيئاً(٥٩). استدلال بخطاب عام على خاصّ، ففي هذه الآيات التعقيبية في نهاية سورة غافر، مقارنة حال المشركين الذين كذبوا الرسول عليه السلام، وكفروا بما جاء به، بحال الأمم التي سبقتهم، كما يقارن عدم اتعاظهم بما حلّ بغيرهم من الأمم السابقة، كحال الذين كفروا ولم يتعظوا من غيرهم.

الاستدلال التدرّجي

الاستدلال التدرّجي في الخطاب اللساني هو تعدد الأدلة الاستدلالية ويعود تعددها إلى طبيعة النشاط الخطابي، فالأدلة فيه لا تلزم بنتائج معينة بل تزيد من الاحتمالية للنتيجة، وتقوي قبولها لدى المخاطبين، وتستميلهم إليها وهذا هو الغرض الرئيسي لها، ويكون قبولها لديهم أكبر. إذ تنعكس انعكاساً واضحاً في بنية الخطاب، حيث تعدد الأدلة التي تتطلب الترتيب والتنسيق في الخطاب، كما تتظافر الأدلة لتدعم النتيجة نفسها، فترتيب الحجج عند المرسل يكون حسب قوتها، فالحجة الأقوى هي التي تحسم النتيجة(٦٠).

ويمثل على هذا النوع من الاستدلال قوله تَعَالَى:﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَاۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾(غافر:٨٢) حيث تعرض هذه الآيات عرضاً تدريجياً للمقدّمات التي بدأت بالاستفهام الإنكاري الذي يعد انتقالاً عقب آيات الإنذار والتهديد، وفي قوله" أفلم يسيروا" بُعْد تداولي إذ يعدّ هذا السير للاعتبار، فيبين لهم الحق أن من الأمم التي سبقت أكثر عدداً، وأشدّ قوة وآثاراً في الأرض(٦١)، فهذا التساؤل يضعهم أمام اختبار حسي ومجرد فما تراه العين دليلاً. وهذا الدليل الحسي مدعاة للتفكير في نتائج كفرهم وتكذيبهم البينات.

كما أنّ هذا الاستفهام ارتبط بالعطف " فينظروا " كما ارتبط بالفعل" كانوا" وارتبط بالنفي "ما" فهذا الارتباط بمنزلة علاقة موجَّهة أو ترتيبية، حيث ينقسم النص إلى طرفين فالطرف الأول مصدر العلاقة" أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ"، والآخر مقصد لها" فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ "، فالتوجيه الاستفهامي بين الطرفين المذكورين، والعطف بالفاء التي يفرع عنها أدلة أخرى يتخذ صورة تعلق الطرف الثاني في الأول، فإذا حدث الأول فإن الثاني يحدث، فارتباط الثاني في الأول يعد دليلاً. والدليل هو ما كان مرتب الأقوال ومترتباً بعضه على بعض. فالمرسل هنا عدّ السؤال الإنكاري دليلاً من الأدلة لبلوغ مقاصد متعددة(٦٢). فالمرسل عندما يستخدم الأدلة يهدف إلى إقناع المخاطب عن طريق التوجيه.

إنّ النظر في العاقبة للأمم السابقة كان مبنياً على السير في الأرض. وأضاف ربّ العزة دليلاً آخر، ليبني حجة قوية تقود إلى الإقناع عندما ذكر الحال التي كانت عليه تلك الأمم بأنهم:﴿ كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ فعلى الرغم من كثرتهم في الأرض وقوّتهم إلا أنها لم تغن عنهم من الله شيئاً، فهذه المقدّمة تؤدي إلى الاعتراض في قوله:﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ وهذا الاعتراض أفاد التعجيل بأن كثرتهم وقوتهم ما أفادتهم بشيء، بل كانت أصل شقائهم وسبب هلاكهم. ولقد ذكر الله تعالى عدداً من المقدّمات، ليصل إلى النتيجة المطلوبة، فكل واحدة من النتائج الصغرى كانت مبنية على دليل سابق، فخطاب الله تعالى يعمل على عصف ذهن المخاطب فيما قدّمه من مقدّمات، وأتبعه من نتائج تعمل على السيطرة على ذهن المتلقي.

فالتدرّج في الاستدلال يعدّ غاية للإقناع، فالمرسل لا يترك دليلاً إلا ويأتي به؛ ليقود المخاطب إلى الاقتناع بحجته.

وعند النظر في قوله:﴿ فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾ نجد أنّ جملة الشرط هنا مصدر للعلاقة بين طرفي الخطاب "فلمّا" أفادت بدء التوقيت معنى أن الله لم يغير ما بهم من النعم حتى كذبوا رسله(٦٣). فلا بدّ أن يكون لها جواب أي نتيجة مترتبة على ذلك المجيء وهي أنهم﴿ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ فالنتيجة الصغرى هي جملة جواب الشرط والتي تظهر طرف العلاقة الآخر. فالمترتب على مجيء البينات هو التمسك بما هم عليه من عقائد، حيث "جادلوا الرسل وكابروا وأعرضوا عن النظر في البينات وأصرّوا على ما عندهم من العلم بمعتقداتهم الموروثة عن أهل الضلالة"(٦٤).

فالاستدلال التدرجي انبنى على عدد من المقدّمات والنتائج الصغرى ليقود إلى نتيجة عظمى ترتبت على الأدلة السابقة ونتائجها، إذ تظهر هذه النتيجة بقوله تعالى:﴿ فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَاۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ وتشتمل النتيجة العظمى على أكثر من نتيجة "فلمّا" تثير معنى انتهاء توقيت دعوة الرسل إياهم، واستمرار تكذيبهم إلى أن رأوا العذاب وهو النتيجة الأولى التي تؤدي إلى نتيجة ثانية أنهم آمنوا بالله وحده فالإيمان لا يقبل إذا نزل العذاب(٦٥)، فهذه النتائج المتدرّجة هي التي أدّت إلى الخلوص إلى نتيجة أعم وأشمل، حيث "إنّ سنّة الله قد جرت على ألا يقبل التوبة بعد ظهور بأسه، لأنّ توبتهم توبة الفزع لا توبة الإيمان، وسنّة الله ثابتة لا تضطرب ولا تحيد عن الطريق"(٦٦). فالنتيجة الحتمية لأفعالهم من تكذيب ومجادلة بالباطل بأن وقع بأس الله عليهم فما كان أمامهم إلا الإذعان والتسليم، والخسران المبين.

يقوم التدرج الاستدلالي على استعراض المقدمات التي تُعدّ دلائل يسترشد بها المخاطب للخلوص إلى نتائج جزئية ثم جمع النتائج الجزئية في نتيجة كلية شاملة، كما أن التدرج الاستدلالي تظهر فاعلية تأثيره في المخاطبين وإقناعهم، ولكن قد تكون نتائجه إيجابية، وقد تكون سلبية، إلا أنه يظهر الفاعلية بين المرسل والمتلقي وقدرة المرسل على التأثير فيه، لغاية معينة وهي منفعة المخاطب، حيث يستخدم المرسل كل الوسائل الممكنة لإقناع المخاطب فيلجأ إلى التمثيل والتجسيد والتهديد والوعيد ليحقق المأمول تبليغه للمخاطبين.

الاستدلال التقهقري

وهو الاستدلال الذي تأتي فيه النتائج قبل مقدماتها(٦٧)، فالمرسل يبدأ بذكر النتائج أولا ليسيطر على ذهن المتلقي، لأنّ ذكرها أولا يبعث على التشويق أو الترهيب، حيث يشوق المتلقي إلى معرفة الأسباب، والانتفاع منها وصولاً إلى نتائج مماثلة. وقد يؤدي إلى إثارة الرهبة في النفوس فيبدأ المتلقي المقارنة بين حاله وحال من حلّت به هذه النتيجة، فيتجنب مزالق الآخرين حتى لا يصيبه ما أصابهم. وعند تقديم النتائج على الأسباب التي أدّت إليها في الخطاب الذي يوجهه المرسل إلى المتلقي، فإن هدفه توجيه المخاطب في الاتجاه الصحيح الذي فيه منفعته، وهذا التوجيه يعدّ آليّة إقناعية ذات فاعلية وتأثير عليه.

تقدّمت النتيجة على السبب في قوله تعالى﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ فالتوجيه القرآني الوارد في بداية الآية الكريمة غرضه لفت الانتباه إلى النتيجة التي ترتبت على ضلال الأمم السابقة، حيث إن كلمة "العاقبة" تعدّ نتيجة متقدّمة على الأسباب التي قادت إليها. فتقدّم النتيجة على الأسباب كان من أجل الاعتبار والاتعاظ بما حلّ بالأمم السابقة، كما فيه برهان على صدق قوله ودعوتهم للتفكّر بالأسباب التي أدت إلى تلك العاقبة، فعندئذ تكون السيطرة للعقل الذي يبحث عن مسببات أدّت إلى ذلك.

الاستدلال المركب

إن الجملة الشرطية خير ما يمثّل الاستدلال المركب سواء كانت أداة الشرط صريحة أوضمنية، كأن يعبر عنها بأداة الحصر أو الاستثناء، حيث يشكّل فعل الشرط السبب؛ في حين يشكّل جواب الشرط النتيجة، فتتوالى الجملة الشرطية الواحدة تلو الأخرى، حتى تصبح النتيجة في الجملة التالية سبباً في الجملة اللاحقة، حتى ينتهي المتكلم إلى النتيجة المطلوبة(٦٨). فالأسباب هي شرط كاف لحصول النتائج، ليس هذا فحسب وإنما نفي السبب يؤدي إلى نفي النتيجة. فابن خلدون كان يتبع

هذا النوع من الاستدلال وفق قاعدة إقناعية يلتزم فيها حيث يثبت السبب لثبوت النتيجة وينفيه لنفي النتيجة، كما أن منشأ هذه القاعدة المبدأ الأصولي الكلامي الذي ينصّ على أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً([٦٩]).

فالجملة الشرطية الواردة في الآية الكريمة من قوله تعالى:﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾(غافر:٤٠) تمثل النمط الاستدلالي المركب، حيث اشتملت على السبب والنتيجة، إذ تعدّ هذه الآية بياناً لجملة " وإنّ دار الآخرة هي دار القرار"، ففعل الشرط (عمل سيئة) ترتب عليه حصول الجزاء وهذا الجزاء مماثل للفعل، غير أنه استخدم المماثلة بدلا من وصف الجزاء، والمماثلة تُظْهِر أن الجزاء كان مساوياً للعمل. فعدم التصريح بوصف الجزاء فيه أدب خطاب من المرسل، فعندما ذكر السيئة كانت مقترنة بالذي فعلها، أما في جواب الشرط فلم يرد ذكرُها، بل استخدم الضمير المحيل إليها تنزيها للمرسل عن الاقتران بهذا الوصف. وفي قوله "إلا مثلها" يفيد أن هذا الجزاء محصور بما يماثل العمل فقط، وهذا تشجيع على ترك الأعمال السيئة، والحث غير المباشر على فعل الصالحات، لأنّ ثوابها أكبر ولا حصر فيه، وهذا من تمام أدب الخطاب. فالفاعلية المترتبة على هذه النتيجة كانت في المقارنة بين من " عمل سيئة " ومن "عمل صالحاً من ذكر أو أنثى " فتمثّلت هذه المقارنة في جملة فعل الشرط الجديدة التي سيكون لها تأثير كبير في النفوس خاصة بعد بيان نتيجة الأعمال الصالحة، وفي هذا النمط الاستدلالي وسيلة إقناعية وآلية ذات فاعلية استخدمها المرسل ليضمن استجابة المتلقي.

أما قوله:" وهو مؤمنٌ " فيبين أن الإيمان هو أساس الفوز والنجاة من سخط الله وفيه حثّ على ضرورة الإيمان، واستخدام اسم الإشارة " أولئك " فيه تنبيه على أنّ المشار إليه يستحق ما سيذكر بعد اسم الإشارة من دخول الجنة والرزق بغير حساب لما ذكره من أوصاف قبل اسم الإشارة([٧٠]). وهذه النتيجة الحتمية لفعل الصالحات.

الاستدلال الإضماري

إنّ الاستدلال بذكر الأسباب والنتائج يكون استدلالا صريحا، وقد يكون كليّا أو جزئيا، فما كان كليا فإنه قد اشتمل على ذكر الأسباب والنتائج التي أدّت إليها ، أما ما كان جزئيا فذلك يعني أنّ أجزاء منه غير مصرح بها فالدليل الإظهاري ما يصرح بجميع أسبابه ونتائجه أو ببعضها. أمّا الاستدلال الإضماري فهو استدلال مبني على عدم التصريح ببعض الأدلة، حيث يستثمرها المستدّل في كلامه. ويختص الإضمار بأنه حذف يُطالب المتكلم بإثباته، كما أنه دليل متروك يستثمره المستدلّ لفائدة الدليل، فلا يتركه عن غفلة وإنما هو ترك مستفاد منه، ويكون الإضمار استتارا للألفاظ في كلام المتكلم حيث يخضع ذلك لإرادته، فالإضمار مقابل التصريح، ويختص في المطالبة على خلاف الحذف، والاستفادة على خلاف الترك، والإرادة على خلاف الاستتار([٧١]).

إن الإضمار في الدليل هو عبارة عن طيّ لبعض أجزائه تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسانيات وتنضبط بقواعد التداول، وهو موافق للفطرة التي هي الممارسة الطبيعية لمدارك الإنسان المختلفة. فالمستدلّ بهذا الدليل لا يصرح ببعض مقدماته فهو إذن يضمرها، كما أنّه يذكر فيه من المقدّمات بحسب ما في نفس السامع، ويترتب على ذلك أن هذا الدليل يجمع إلى معنى الإضمار معنى التوجه إلى الشعور، أو الوعي، لأنّه بنية مضمرة ، كما أنّ الشعور يستند إلى الدليل الإضماري وهو دليل عملي، فلكل شعور جانب عملي جانب مطوي عن عمد يشارك المتكلم فيه المستمع، وهذا وصف تداولي([٧٢]).

فالدليل الإضماري يقصد إلى الإيجاز، لأنّه أبلغ أثرا في المستمع مما لو أظهر المتكلم دليله، وذلك لأنّ المشاركة المطلوبة من المستمع تقدير ما حُذف من الدليل تجعله وكأنّه لم يُحمل على النتيجة حملا، وإنّما وصل إليها بمحض إرادته، ومن تلقاء نفسه([٧٣]). حيث يظهر موطنه في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾(غافر: ١٦) فجملة الاستفهام "مقول لقول محذوف، والتقدير: يقول الله لمن الملك اليوم، ففعل القول المحذوف جملة في موضع الحال أو استئناف بياني جواباً عن سؤال سائل عما يقع بعد بروزهم بين يدي الله"([٧٤]). فالاستفهام إمّا أن يكون تقريرياً أو تشويقيّاً، فإن كان تقريريا فذلك؛ لأن ربّ العزّة أراد من الذين كفروا أن يقرّوا بذنوبهم، فيأتي اعترافهم بالذنب من داخل أنفسهم، وهذا الاستفهام هدفه تخويفهم من الظهور اليوم. أمّا إن كان الاستفهام للتشويق إلى ما يرد بعده من جواب، فلأن الذي يسمع استفهاما يُترقب جوابه، فيتمكّن من نفسه الجواب عند سماعه خير تمكّن([٧٥]).

فلو ظهر فعل القول وفاعله لما حدث الإقرار أو التشويق، ولقد كان حذفه أبلغ أثراً في نفس السامع، مما يجعل السامعين يتوصّلون إلى الإجابة بمحض إرادتهم ومن تلقاء أنفسهم. وهذا يجعلهم مقرين بذنوبهم ومعاصيهم وإنكارهم لإلوهيّة الله، وإقرارهم هذا دليل عليهم بأنّهم كانوا في السابق من المنكرين. إنّ حمل المخاطب على التوصل إلى الإجابة من تلقاء نفسه فيه بُعد تداولي، وهذا البعد يتجلى في اتباع قاعدة التخيير حيث تجعل المرسل إليه يتخذ قراره بنفسه بعد بيان الأدلة المنطقية له وتُعدّ هذه القاعدة من قواعد تهذيب الخطاب([٧٦])

النتائج

توصلت الدراسة إلى ما يأتي :

- إن الاستدلال عملية عقلية منطقية تثير طرائق التفكير، فهو ليست آلية ذهنية واحدة، وإنما هو مجموعة من الآليات الذهنية.
- الاستدلال غير المباشر هو الذي يحتاج إلى تدقيق وربط وتأمل دقيق، وإعمال جميع الطاقات الفكرية للربط بين قضية وأخرى، وذلك بتتبع الإشارات اللغوية المختلفة، والبحث عن المتشابهات وإيجاد الفوارق بينها، والقدرة على التمييز بين المختلفات، بإيجاد الجامع المشترك بينها، ومحاولة الجمع بين المتناقضات.
- عند النظر في أدلة النحو الأربعة وجد أن أقربها للاستدلال هو القياس.
- القياس هو أداة من أدوات الاستدلال إذ يعرف بحاجته إلى العلة، أما الاستدلال فهو ليس بحاجة إلى التعليل. وهذا فارق حاسم بينهما، فضلاً عن أن القياس يُلجأ إليه عند وضع القواعد والأحكام، في حين أن الاستدلال يستخدم في جميع المسائل فهو عملية عقلية مستمرة.
- إنّ جُلَّ تعريفات الاستدلال عند المناطقة والأصوليين، والنحويين يشكّل المعنى اللغوي بؤرتها.
- إن ألفاظ الاستدلال العام يحددها السياق؛ لأنّ ألفاظ العموم قد يكون المقصود منها الخاص.
- الاستدلال آلية من آليات التداول، وعملية التأويل والتفسير للنصوص والخطابات ما هي إلا عملية استدلالية.
- الاستدلال في القرآن الكريم له أشكال مختلفة تختلف حسب مقام الخطاب، وطبيعة المخاطبين من الناحيتين المعرفية والإدراكية. أمّا اختلاف أشكاله فإنها تعود لاختلاف أساليب الخطاب في القرآن الكريم.
- جمع القرآن الكريم بين نوعي الاستدلال المجرد، والاستدلال الحسي
- التدرّج في الاستدلال يعدّ غاية للإقناع، فالمرسل لا يترك دليلاً إلا ويأتي به؛ ليقود المخاطب إلى الاقتناع بحجته
- يقوم الاستدلال التقهقري على تقديم النتائج على الأسباب في الخطاب الذي يوجهه من المرسل إلى المتلقي؛ لأن هدفه توجيه المخاطب في الاتجاه الصحيح الذي فيه منفعته، وهذا التوجيه يعدّ آليّة إقناعية ذات فاعلية وتأثير عليه.
- الجملة الشرطية تمثّل النمط الاستدلالي المركب، حيث تشتمل على السبب والنتيجة معا.
- الدليل الإضماري يقصد إلى الإيجاز، لأنّه أبلغ أثراً في المستمع مما لو أظهر المتكلم دليله، فلو ظهر فعل القول وفاعله لما حدث الإقرار أو التشويق لدى المخاطب.

الهوامش

(١) ينظر رمضان، يحيى، الاستدلال اللغوي عند الأصوليين، إسلامية المعرفة، العدد ٧٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،٢٠١٤

(٢) ينظر كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩، ص٥٥

(٣) ينظر رمضان، يحيى، الاستدلال الغوي عند الأصوليين، إسلامية المعرفة، العدد ٧٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،٢٠١٤

(٤) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت، ددار الفكر، ١٩٧٩ مادة (دلّ)

(٥) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة (دلّ)

(٦) الفيومي، احمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (دلل)، بيروت، المكتبة العلمية

(٧) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مادة(دلّ)

(٨) كلاتمة، خديجة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوعي والبلاغي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، حوليات مختبر اللسانيات واللغة العربية، العدد الأول، ص ١٩٢ -١٩٣

(٩) عبد الرحمن طه، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١،١٩٩٨، ص٨٨

(١٠) كلاتمة، خديجة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوعي والبلاغي، ص١٩٣

(١١) الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، الرياض، مكتبة الرشيد، ط٢، ٢٠٠١، ص٢٠١

(١٢) حسان تمام، الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩١، ص ٧٤

(١٣) الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ص٢٠١

(١٤) الكفراوي، أسعد عبد الغني السيد، الاستدلال عند الأصوليين، تقديم علي جمعة محمد، القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٣

(١٥) الكفراوي، أسعد عبد الغني السيد، الاستدلال عند الأصوليين، ص٢٢

(١٦) البصري،أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب،المعتمد في أصول الفقه،تحقيق، خليل الميس،بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤٠٣،١، ج١، ص٦
(١٧) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٤٠٤، ج١، ص٤١
(١٨) الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبدالله النبالي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٦، ج١، ص٩٦
(١٩)) ينظر الكفومي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، كتاب الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، ج١، ص١٥٩
(٢٠) ينظر نكري، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠، ج١، ص٧٢.
(٢١) ينظر الزركشي، بدر الدين مهمد بن بهادر بن عبدالله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠،ج٤، ص٩
(٢٢) ينظر حسان تمام، الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة،١٩٩١، ص٧٤
(٢٣) ينظر كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف، ص٥٦.
(٢٤) ينظر المواجدة نسيبة عبد الحميد، الاستدلال بالسبر والتقسيم عند النحاة والصرفيين، درراسة وصفية تحليلة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٠، ص٢
(٢٥) ينظر حسان، تمام، الأصول، ص٧٤
(٢٦) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٧٦، ص٢٧
(٢٧) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ص٤٨
(٢٨) ينظر نكري، عبد رب النبي، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج١، ص٣٢
(٢٩) ينظر السيوطي، الاقتراح، ص٨٨
(٣٠) الجرجاني، التعريفات، ص ١٨١
(٣١) المرجع السابق، الصفحة نفسها
(٣٢) الجرجاني، التعريفات، ص٩٤
(٣٣) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص٨٣
(٣٤) السيوطي، الاقتراح، ص٩٥
(٣٥) المرجع السابق، ص٩٦
(٣٦) المرجع السابق، ص١٠١
(٣٧) السيوطي، الاقتراح، ص١٧٢
(٣٨) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩، ج٢، ص٨٩
(٣٩) المرجع السابق، ج٢، ص١٧٢
(٤٠) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول ،ج٢، ص١٧٢-١٧٣
(٤١) ينظر حسان تمام، الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة،١٩٩١، ص٥٠
(٤٢) ينظر المرجع السابق ، ص٧٤
(٤٣)) ينظر حسان تمام، الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي،ص٥٧
(٤٤) ينظر عبد الرحمن طه، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، ص١٤٣
(٤٥) رمضان يحيى، الاستدلال الغوي عند الأصوليين، إسلامية المعرفة، العدد ٧٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،٢٠١٤
(٤٦) رمضان يحيى، الاستدلال اللغوي عند الأصوليين، إسلامية المعرفة، العدد ٧٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،٢٠١٤،
(٤٧) عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠ ص٣٦
(٤٨) عبد الرحمن طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص٣٦
(٤٩) علوي، حافظ اسماعيل، الحجاج مفهومه ومجالاته، الحجاج مدارس وأعلام، إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٠، ، ص ١٨٦ - ١٨٧
(٥٠) القطان، إبراهيم. تيسير التفسير. مج٢، عمّان، ط١، ١٩٨٢،ج٢، ص٤٥١

([٥١]) القطان، إبراهيم. تيسير التفسير، ج٢، ص٤٥٠
([٥٢]) القطان، إبراهيم. تيسير التفسير، ج٢، ص٤٥٠
([٥٣]) الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي، ، أخبار اليوم قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، مصر، ٢٠٠٢، مج١، ص٥١٤
([٥٤]) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج١، ص٢٨٥
([٥٥]) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨، ج١، ص٣٣١
([٥٦]) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج١، ص٢٨٧
([٥٧]) المرجع السابق، إرشاد الفحول، ج١، ص٢٩٥
([٥٨]) المرجع السابق، إرشاد الفحول، ج١، ص٣٥٢
([٥٩]) ينظر القطان، تيسير التفسير، ج٣، ص١٩١
([٦٠]) علوي حافظ إسماعيل، الحجاج مفهومه ومجالاته، ص ١٨٧
([٦١]) الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج٢١، ص١٣٤٦٥
([٦٢]) ينظر عبد الرحمن طه، اللسان والميزان، ص ١٣٩
([٦٣]) ينظر ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، د. ن ،ج٢٤، ص ٢٥٨
([٦٤]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٤، ص ٢٥٩
([٦٥]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٤، ص ٢٦٠
([٦٦]) . قطب، سيد، في ظلال القرآن، مج٥، بيروت، دار الشروق، ط٢٢، ١٩٩٤، ص ٣١٠٢
([٦٧]) الرحمن طه عبد، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص ٣٦
([٦٨]) عبد الرحمن طه، اللسان والميزان، ص٣٩٣-٣٩٤
([٦٩]) المرجع السابق، ص ٣٩٦- ٣٩٧
([٧٠]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٤، ص ٢٠٢
([٧١]) ينظر عبد الرحمن طه، اللسان والميزان، ص١٤٥
([٧٢]) ينظر المرجع السابق، اللسان والميزان، ص ١٤٨ - ١٤٩
([٧٣]) ينظر عبد الرحمن طه، اللسان والميزان، ص١٥٠
([٧٤]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٤، ص١٦٩
([٧٥]) المرجع السابق، ج٢٤، ص١٦٩
([٧٦]) الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤ ،ص٣٣٤-٣٣٥

المراجع

١. الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، الرياض، مكتبة الرشيد، ط٢، ٢٠٠١هـ
٢.
٣. ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد،(ت٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، دار الحديث، ط١،١٤٠٤هـ
٤. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج٢٤، مؤسسة التاريخ، بيروت، د. ن
٥. البصري، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب، المعتمد في أصول الفقه،تحقيق، خليل الميس،ج١، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ
٦. الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف،(ت٤٧٨هـ)، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبدالله النبالي، ج١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٦م
٧. حسان تمام، الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩١م
٨. رمضان، يحيى، الاستدلال اللغوي عند الأصوليين، إسلامية المعرفة، العدد ٧٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٤م
٩. الزركشي، بدر الدين مهمد بن بهادر بن عبدالله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد محمد تامر،ج٤، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م
١٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،(ت ٩١١هـ)،الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٧٦م
١١. الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي، مج١، أخبار اليوم قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، مصر، ٢٠٠٢م

١٢. الشهري، عبد الهادي بن ظافر إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤م.
١٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (١٢٥٠هـ)،إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، ج٢، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م
١٤. عبد الرحمن طه، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١،١٩٩٨م
١٥. عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠م
١٦. علوي، حافظ اسماعيل، الحجاج مفهومه ومجالاته، الحجاج مدارس وأعلام، إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٠م
١٧. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م
١٨. الفيومي، احمد بن محمد بن علي،(ت٧٧٠هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية
١٩. القطان، إبراهيم. تيسير التفسير. مج٢، ج٢، عمّان، ط١، ١٩٨٢م
٢٠. قطب، سيد، في ظلال القرآن،(ت مج٥، بيروت، دار الشروق، ط٢٢، ١٩٩٤م
٢١. كروم، أحمد، الاستدلال في معاني الحروف، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩
٢١. الكفراوي، أسعد عبد الغني السيد، الاستدلال عند الأصوليين، تقديم علي جمعة محمد، القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م
٢٢. كلاتمة، خديجة، *الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي*، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، حوليات مختبر اللسانيات واللغة العربية، العدد الأول، ٢٠١٣م
٢٣. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني،(ت١٠٩٤هـ)، كتاب الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري،ج١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م
٢٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة
٢٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري،(ت٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر
٢٦. المواجدة نسيبة عبد الحميد، *الاستدلال بالسبر والتقسيم عند النحاة والصرفيين، دراسة وصفية تحليلية*، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٠م
٢٧. نكري، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج١، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.